

دور الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

The role of government spending in achieving economic development in Algeria

محمد غالم *

Mohamed ghalem

جامعة تلمسان (الجزائر)، mohamed.ghalem@univ-tlemcen.dz

تاريخ الاستلام: 2024/10/01؛ تاريخ القبول: 2024/12/09؛ تاريخ النشر: 2024/12/18

ملخص:

قامت هذه الدراسة بتحليل دور الإنفاق العام في التنمية الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة من 1990 إلى 2023 وسلّطت الضوء على التحديات الاقتصادية التي واجهتها الجزائر، منها وبشكل رئيسي الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية وبالإضافة الى ضعف التنسيق بين القطاعات وضعف السياسات المالية والنقدية، وانتشار الفساد. تُهدف الدراسة إلى تقييم تأثير الإنفاق العام على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، باستخدام منهج قياسي لتحليل هذه العلاقة مع ادراج عوامل اقتصادية أخرى كالتضخم، والانفتاح التجاري، الى جانب سعر البترول و توصلت الدراسة الى وجود علاقة سلبية بين الانفاق الحكومي والتنمية الاقتصادية على المدى الطويل، كما خلصت هذه الدراسة الى توصيات تمثلت بمبادرة الى تحسين سياسة الانفاق الحكومي والتنوع الاقتصاد الى جانب محاربة الفساد.

الكلمات المفتاحية: انفاق العام، تنمية اقتصادية، نصيب الفرد من الناتج المحلي، أسعار النفط.

تصنيفات JEL : H50؛ O11

Abstract:

This study analyzed the role of public expenditure in Algerian economic development during the period from 1990 to 2023 and highlighted the economic challenges faced by Algeria, primarily including excessive dependence on natural resources, in addition to weak coordination between sectors, weak fiscal and monetary policies, and widespread corruption. The study aimed to evaluate the impact of public expenditure on per capita GDP, using an econometric approach to analyze this relationship while including other economic factors such as inflation, trade openness, and oil prices. The study found a negative relationship between government spending and economic development in the long term. The study concluded with recommendations that included initiatives to improve government spending policy, economic diversification, and combating corruption.

Keywords: Public spending, economic development, GDP per capita, oil prices.

JEL Classification Cdoes : H50 ; O11

*-المؤلف المرسل: محمد غالم، البريد الإلكتروني: mohamed.ghalem@univ-tlemcen.dz

تمهيد :

ان مسألة الإنفاق الحكومي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية تعتبر من القضايا المحورية التي تحظى باهتمام بالغ في الأدبيات الاقتصادية، وبصفة خاصة في الدول النامية التي تعتمد بشكل كبير على القطاع العام كقوة دافعة للنمو. وعلى هذا الأساس ، تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على التجربة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2020، حيث ان هذه فترة شهدت تحولات اقتصادية وسياسية كبيرة، أهمها تقلبات في أسعار النفط ، الامر الذي أثر بشكل مباشر على مسار الإنفاق الحكومي وسياسات التنمية المنتهجة. تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى فعالية الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية في الجزائر، مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد الجزائري، كالاقتصاد على المورد الوحيد ، وضعف التنوع الاقتصادي ، وظاهرة الفساد الإداري.

ركزت هذه الدراسة على تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث تم اعتبار نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للتنمية الاقتصادية وبالتالي كمتغير تابع، الى جانب اعتماد كل من نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وسعر النفط ، ومعدل التضخم، والانفتاح التجاري كمتغيرات مستقلة. وتسعى الدراسة إلى فهم كيفية تأثير هذه المتغيرات على أداء الاقتصاد الجزائري، مع التركيز على دور الإنفاق الحكومي كأداة للسياسة الاقتصادية . اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الكمي القياسي لتحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتنمية الاقتصادية في الجزائر، وذلك باستخدام منهجية التكامل المشترك ARDL ، والتي تعتبر الوسيلة المناسبة لتحليل العلاقات بين المتغيرات المتكاملة من رتب مختلفة. وجاء مخطط الدراسة جامعا بين الاطارين النظري والتطبيقي، حيث شمل الاطار النظري استعراضاً معمقاً للأدبيات المتعلقة بالإنفاق الحكومي، والتنمية الاقتصادية، والنظريات المفسرة لهما . أما الجانب التطبيقي، فقد تضمن بناء نموذج قياسي يربط بين المتغيرات الدراسة، وذلك بعد التأكد من استقراره السلاسل الزمنية المستخدمة. ثم تم تقدير النموذج باستخدام برنامج Eviews 13، وتحليل النتائج الإحصائية لاستخلاص الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالدراسة.

❖ إشكالية الدراسة:

ان هذه الدراسة تسعى إلى تقييم فعالية الإنفاق العام في تحفيز التنمية الاقتصادية بالجزائر، والتي قمنا بتمثيلها بمؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي باعتباره مؤشر قوي ومناسب للدراسة. الى جانب إلى العوامل الاقتصادية مثل التضخم، الانفتاح التجاري، وأسعار النفط، وبالتالي طرح التساؤل الرئيسي: ما مدى مساهمة الإنفاق الحكومي في تعزيز التنمية الاقتصادية في الجزائر، وما هو تأثير المتغيرات الاقتصادية الأخرى على هذه العلاقة؟

❖ فرضية الدراسة:

في اعقاب إشكالية الرئيسية لهذه الدراسة تنجر لنا الفرضية التالية:

ان الإنفاق الحكومي يؤثر بشكل إيجابي على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

❖ أهمية الدراسة:

ان أهمية هذه الدراسة تكمن في تقييم كفاءة سياسات الإنفاق العام في الجزائر وأثرها على الاقتصاد الوطني . وتهدف أيضا أيضاً إلى استكشاف العوامل المؤثرة في الدخل الفردي، سواء كانت اقتصادية داخلية كالتضخم والانفتاح التجاري ، أو خارجية مثل تقلبات أسعار النفط. ومن خلال استخدام أساليب التحليل الإحصائي، سوف تبرز الدراسة كل من مواطن القوة ومواطن الضعف في الاستراتيجيات الاقتصادية الجزائرية، والى جانب ذلك، ستثري هذه الدراسة المعرفة الأكاديمية من خلال دراسة هذه العلاقة بين المتغيرات في الاقتصاد الجزائري.

❖ الدراسات السابقة:

دراسة نجاة بن فريجة وآخرون 2024 : مقال بعنوان " أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية للجزائر للفترة (2006-2020) جاءت هذه الدراسة بنتيجة تأثير إيجابي للنمو السكاني على التنمية الاقتصادية من خلال تحليل علاقة النمو السكاني بمعدلات البطالة و التشغيل، و نمو الناتج المحلي، و الدخل الفردي، كما توصلت كذلك الى وجود علاقة قوية بين النمو السكاني ومؤشرات التنمية الاقتصادية . ولقد أوصى الباحثون على ضوء هذه النتائج على ضرورة سعي سياسات الدولة و برامجها التنموية في التحكم في هذا التأثير. الى جانب إجراء إصلاحات اقتصادية و اجتماعية للتأقلم مع الزيادة السكانية و تحقيق تنسيق بين القطاعات المختلفة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية. (بن فريجة، 2024)

دراسة (Gogo, Eneisik & al) 2023 : هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في تأثير الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية في نيجيريا خلال الفترة (1970-2020). تم التركيز على تأثير كل من النفقات الرأسمالية والنفقات الجارية على الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر التنمية البشرية. أظهرت نتائج الدراسة أن النفقات الرأسمالية لها تأثير إيجابي وملحوظ على الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر التنمية البشرية في نيجيريا. كما أن النفقات الجارية أثرت إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي، لكن تأثيرها على مؤشر التنمية البشرية كان غير ملحوظ. وحث المؤلفون من خلال هذه الدراسة على تحسين السياسات الاقتصادية الكلية، وتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص، وزيادة الإنفاق على السلع العامة، على تنويع الاقتصاد . (eneisik gogo, 2023)

دراسة بلال بوطييبة و محمد امين بومدين 2022 : مقال بعنوان " العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر" حيث انه هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018. استخدمت الدراسة اختبار التكامل المشترك واختبار السببية (Granger Causality Test) واختبار (Wald TEST) لتحليل البيانات. توصلت نتائج الدراسة الى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، مع نسبة سرعة الوصول إلى التوازن حوالي 26.04%. كما أظهرت النتائج أن الزيادة بنسبة 1% في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة بنسبة 5.31% في حجم الناتج المحلي الإجمالي. وأوصى الباحثان في هذه الدراسة الى ضرورة مسايرة الإنفاق العمومي للنمو السكاني، ودعم التنمية البشرية، و توجيه الإنفاق نحو المشاريع الاستثمارية التي تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي. (بوطييبة بلال، 2022)

دراسة بوالكور نور الدين 2016 : مقال بعنوان " تحليل وقياس العلاقة بين الانفاق الحكومي والتضخم في الجزائر في اطار السببية والتكامل المشترك خلال الفترة 1970-2015 قام الباحث في هذه الدراسة باستخدام أساليب قياسية متنوعة اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ و سببية جرانجر. حيث توصل الى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي و التضخم في الجزائر، حيث تؤدي الزيادة بنسبة 1% في الإنفاق الحكومي إلى ارتفاع التضخم بنسبة 0.95%. كما قام بتقديم توصيات منها على ضرورة ضبط معدلات نمو الإنفاق الحكومي ، وتحقيق الفعالية في استخدام الموارد ، و توجيه الإنفاق نحو المشاريع الاستثمارية ، و مراجعة السياسة المالية و النقدية. (بوالكور، 2017)

دراسة امينة زربوط وعمر غزالي : مقال بعنوان دراسة تحليلية قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1990 2019 ، قامت هذه الدراسة باستخدام بيانات الإنفاق الحكومي (الجاري والاستثماري) ومعدلات البطالة خلال فترة الدراسة ، وباستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطئة (ARDL) عن طريق برنامج Eviews.10، حيث أظهرت النتائج على وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي

ومعدلات البطالة، أي كلما زاد الإنفاق الحكومي، انخفضت معدلات البطالة، مما يتوافق مع النظريات الاقتصادية. استنادًا لهذه النتائج، أوصى الباحثان على ضرورة تعزيز تأثير الإنفاق الحكومي وتوجيهه لمعالجة البطالة في الجزائر (زربوط أمانة، 2022).

I - الإطار النظري

1. الانفاق الحكومي

1.1. تعريف الإنفاق:

يعرف بانه: "مجموع المبالغ النقدية التي تقوم الجهات الحكومية بإنفاقها قصد تحقيق المنفعة العامة (شهاب، 2004) "

او بعبارة أخرى "هو مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إداراتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة " (الهييتي و الخشالي، 2017) .

عموما يُعرّف الإنفاق الحكومي بأشكال متنوعة، فبعضها يعتبره أداة لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية، بينما يرى البعض الآخر أنه استراتيجية لتدخل الحكومي لتعويض فشل السوق، بينما تُعرّف بعض المصادر بالأموال المُخصصة من قبل الدولة لتلبية احتياجات المجتمع خلال فترة زمنية معينة (بوعلاق نورة، 2023)

الهدف الرئيسي من الإنفاق العام هو استخدام موارد الحكومة لتوفير السلع والخدمات التي تهدف إلى إفادة مواطني البلد. يمكن أن تشمل هذه السلع والخدمات تطوير البنية التحتية مثل الطرق والجسور وإمدادات الطاقة، بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والرعاية الصحية وبرامج الرعاية الاجتماعية. الهدف النهائي للإنفاق العام هو تحسين رفاهية المواطنين وتعزيز التنمية الاقتصادية ومعالجة أي إخفاقات في السوق قد توجد في الاقتصاد. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام الإنفاق العام لمعالجة عدم المساواة في الدخل ودعم الاستقرار الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة (eneisik gogo, 2023).

1.2. اشكال الإنفاق العام :

تنقسم نفقات الدولة، أو ما يعرف بالإنفاق العام، إلى فئات رئيسية لضمان حسن سير عجلة الاقتصاد، وتعزيز التنمية المستدامة. فبحسب معيار الجهة المُستفيدة، تُصنف تلك النفقات إلى (eneisik gogo, 2023):

• الإنفاق الجاري (نفقات التسيير):

ويمثل هذا النوع من الإنفاق، التكلفة اللازمة لضمان استمرارية الخدمات العامة المُقدمة من طرف الدولة، كالتعليم والصحة، الى جانب تأمين سير المرافق العامة على النحو المنتظم. وتشمل نفقات الخدمات العامة، ومرتببات وأجور الموظفين (التي تمثل اكبر نسبة من الإنفاق الجاري)، بالإضافة إلى سداد فوائد الديون العامة والإعانات .

• الإنفاق الاستثماري (نفقات التجهيز) :

ويُخصص هذا النوع من الإنفاق، لتكوين رأس المال وتنمية الثروة الوطنية. وهو مرتبط بتطوير البنية التحتية وإقامة مشاريع جديدة في قطاعات مختلفة مثل البناء والطرق والسكك الحديدية، وتشمل إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتحويلات الرأسمالية إلى الداخل .

1.3. آثار الإنفاق العام:

تمتد الآثار الاقتصادية للنفقات العامة لتشمل مجموعة من الظواهر الاقتصادية، مثل الدخل الوطني والإنتاج والاستهلاك، حيث (جاري فاتح، 2020) :

○ أثر المضاعف:

يشير مبدأ المضاعف إلى العلاقة بين الزيادة في الدخل الوطني والزيادة في الاستثمار أو الإنفاق العام. فالزيادة في الإنفاق الاستثماري أو الحكومي تؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني بمقدار أكبر من الزيادة الأولية في الإنفاق وبكميات مضاعفة. هذه الظاهرة تعرف بالمضاعف.

○ أثر المعجل:

بينما اهتم كينز بمبدأ المضاعف، اهتم آخرون كـ كلارك وروبنسون وهارود بمبدأ المعجل. المعجل يقيس عدد مرات تضاعف الاستثمار نتيجة لزيادة الدخل الوطني. ويمكن توضيح أثر المعجل من خلال المعادلة التالية:

$$Kt = V * Yt$$

حيث:

Kt مخزون رأس المال في الفترة: t

Yt الناتج في الفترة: t

المعجل وهو نسبة ثابتة لرأس المال إلى الناتج: V

2. التنمية الاقتصادية:

تطور المجتمعات البشرية عبر التاريخ يشبه رحلة طويلة تتميز بالبطء، والتي تتضمن تغيرات جوهرية في هيكلها الاقتصادي والاجتماعي، وتطور في أفكارها ومؤسستها. وتعد الصناعة محركاً أساسياً لهذا التطور، حيث تُخرج المجتمعات من حالة الجمود وتُمكنها من تحقيق التقدم والوصول إلى مرحلة التصنيع، والتي تعتبر ضرورية لتحقيق أي تنمية اقتصادية. فجميع الدول المتقدمة هي دول صناعية، بينما الدول غير الصناعية تُعد دولاً متخلفة.

2.1 مفهوم التنمية الاقتصادية:

ليس هناك تعريف مخصص لمفهوم التنمية الاقتصادية، وهذا راجع اختلاف الجهات التي تقوم بتعريفه إلا أن هذا لا يمنعنا من تقديم بعضها لأبرز المؤلفين:

فحسب جيب الرد ماير: "تُعرف التنمية الاقتصادية بكونها عملية ارتفاع الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية معينة". بينما يرى سعد الدين إبراهيم: "أنها انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل ومتوازن، سواء كان هذا الكيان فرداً أو جماعة أو مجتمعاً".

أما إبراهيم حسين عسل يرى بانها: هي عملية شاملة تتضمن تلبية احتياجات أفراد المجتمع الأساسية، مثل الغذاء والسكن والكساء والصحة والتعليم والعمل. ولكنها تتجاوز ذلك إلى تحقيق احتياجاتهم الثانوية أو المعنوية، بما في ذلك تحقيق الذات من خلال الإنتاج والمشاركة في صنع القرار وحرية التعبير والتفكير، فضلاً عن الشعور بالأمن والكرامة والاعتزاز بالمواطنة وغيرها (العسل، 2006).

كما تُعرف التنمية الاقتصادية بأنها عملية شاملة ومستمرة تؤدي إلى تحول شامل في المجتمع. وتُعتبر هذه العملية مُرتبطة بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسين في توزيع الثروة لصالح الفقراء، بالإضافة إلى تحسين نوعية الحياة وتغيير هيكلها في أنماط الإنتاج (عطية، 1999).

من خلال ما تطرقنا له من تعاريف للتنمية الاقتصادية، يتضح ان مصطلح التنمية يركز على النقاط التالية (بعداش ع.،

2010):

- **زيادة الإنتاج:** على الاقتصاد أن يشهد نموًا حقيقيًا ومستمرًا في الناتج الداخلي الإجمالي مع زيادة نصيب الفرد منه.
 - **تنويع الإنتاج:** يجب أن تتوسع وتنوع الطاقة الإنتاجية في جميع القطاعات الاقتصادية، مع استغلال الموارد الجديدة وتطوير الأساليب التقنية.
 - **تنويع الصادرات:** يجب أن تُركز الصادرات على المنتجات المصنعة بدلاً من المواد الخام لدعم النمو الاقتصادي.
 - **التوزيع العادل للثروة:** يجب أن يُفيد النمو الاقتصادي جميع أفراد المجتمع بشكل عادل، وليس الطبقات الغنية فقط.
- 2.2. أهداف التنمية الاقتصادية :

نوجزها في النقاط التالية (بن فريجة، 2024):

زيادة الدخل القومي هو هدف رئيسي للتنمية الاقتصادية، ويتأثر بعوامل عدة كمعدل نمو السكان وإمكانيات الدولة المادية والفنية.

- ✓ رفع مستوى المعيشة يهدف إلى توفير الاحتياجات الأساسية وتحسين ظروف المعيشة للأفراد، ويعتبر متوسط دخل الفرد مقياسًا هامًا.
- ✓ توسيع نطاق الطاقة الإنتاجية يتطلب تقدمًا في المجال الصناعي، مما يوفر أساليب جديدة أكثر كفاءة وفعالية .
- ✓ توفير قدر متزايد من عوامل الإنتاج الضرورية للتنمية، حيث تتمثل في الاكتفاء المتزايد من السلع الوسطية والسلع الرأسمالية.
- ✓ زيادة الرفاهية الاقتصادية للفرد تشمل أهدافًا محددة مثل استثمار الموارد البشرية، وتوزيع الدخل بشكل عادل.

2.3. مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية:

• مؤشر التنمية البشرية: (HDI)

حسب أول تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 1990 فهذا المؤشر يقيس متوسط الإنجازات الكلية التي حققها المجتمع من حيث ثلاثة أبعاد رئيسية هي (فريد، 2017):

- ✓ الحياة المديدة الخالية من الأمراض، والتي تقاس بالعمر المتوقع عند الولادة
 - ✓ اكتساب المعرفة والتي تقاس بنسبة المعرفة لدى البالغين بما فيها الكتابة والقراءة
 - ✓ مستوى المعيشة اللائق ويقاس بنسبة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي حسب تعادل القوة الشرائية
- ومن خلال العلاقة بين الأبعاد الثلاثة يتم الحساب مؤشر التنمية البشرية حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة المعدل سنة 2010 من خلال حساب الوسيط الهندسي للأبعاد الثلاثة وفق الصياغة التالية:

• الناتج المحلي الإجمالي: (GDP)

يرجع الفضل في تطوير مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) على شكله الحالي إلى الاقتصادي سيمون كوزنتس، الذي قدمه في تقرير للكونجرس الأمريكي عام 1934. يمثل هذا المؤشر قياسًا شاملاً لإجمالي القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود دولة ما خلال فترة زمنية محددة، عادةً ما تكون سنة.

للدولة . فارتفاع قيمته يشير إلى نمو، بينما انخفاضه يدل على ركود اقتصادي، يستخدم هذا المؤشر على نطاق واسع لتحليل أداء الاقتصاد وتوقع اتجاهاته المستقبلية. ويلعب دورًا حاسمًا في المقارنات الدولية ، كما تشير الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي إلى قوة اقتصاد الدولة وقدرته على خلق فرص عمل وزيادة الدخل القومي . (مجدي، 2021)

• نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP per capita) :

هو مقياس اقتصادي يشير إلى متوسط الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد في الدولة. يتم احتسابه من خلال قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان. هذا المؤشر يعكس قدرة الأفراد الحصول على السلع والخدمات، ويعتبر أيضًا مؤشرًا لقياس مستوى رفاهية المجتمع. فارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعني أن المواطنين قادرون على شراء المزيد من السلع والخدمات، مما يتيح لهم توجيه المزيد من الأموال نحو الادخار والاستثمار (مجدي، 2021).

3. النظرية المفسرة للعلاقة:

3.1. مقارنة كينزية : " الإنفاق الحكومي يؤدي إلى النمو الاقتصادي "

في أعقاب الكساد الكبير، قدم جون مينارد كينز نظرة ثورية على الاقتصاد، مؤكداً على دور الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. فقد دافع بأن المشكلة الأساسية تكمن في نقص الطلب الكلي وليس في عدم كفاية العرض. وركز بشكل خاص على دور الإنفاق الحكومي في تحفيز الاقتصاد، مشيراً إلى أن كل دولار تنفقه الحكومة يمكن أن يؤدي إلى زيادة أكبر في الدخل الوطني عن طريق ما يسمى بالمضاعف. وتنص هذه الآلية على أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى سلسلة من زيادات إضافية في الاقتصاد، مما يدفع إلى نمو اقتصادي أكبر بكثير من قيمة الإنفاق الأولي. (eneisik gogo, 2023)

3.2. مقارنة أدولف فاجنر : " النمو الاقتصادي يؤدي إلى التوسع في الإنفاق الحكومي "

تناقش نظرية فاغنر الميل الطبيعي للحكومات نحو زيادة الإنفاق بمرور الزمن، خصوصاً مع تطور المجتمعات وتقدمها. يرتبط هذا الاتجاه بارتفاع الطلب على الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، والتي تتطلب تمويلًا حكوميًا أكبر. وبمعنى آخر، مع تقدم الدول في مستويات التنمية، تزداد الحاجة إلى حكومات أكبر وأكثر نشاطاً لتلبية هذه المتطلبات.

تتضمن نظرية فاغنر عدة أفكار رئيسية، منها العلاقة بين التنمية الاقتصادية والإنفاق الحكومي؛ فكلما زاد تعقيد المجتمع ونمو اقتصاده، زادت الحاجة إلى الخدمات العامة، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي. بالإضافة إلى ذلك، تبرز أهمية اقتصاديات الحجم، حيث تُمكن الحكومة من تقديم الخدمات العامة بتكاليف أقل مع ازدياد حجم الاقتصاد، مما يعزز من توجهها نحو زيادة الإنفاق. وأخيرًا، تؤكد النظرية على أن تعقيد المجتمع المتزايد يتطلب دورًا أكبر للحكومة في تنظيم وتوجيه مختلف القطاعات، وهو ما يستدعي بدوره المزيد من الإنفاق الحكومي (eneisik gogo, 2023).

4. وصف مسار الإنفاق الحكومي على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

لقد عرفت الجزائر خلال الفترة التي هي محور دراستنا لمجموعة من التغيرات، قمنا بالتركيز من خلال دراستنا على محور نفقات، والتي لعبت دورًا حاسمًا في تشكيل مسار التنمية الاقتصادية للجزائر. سوف نعمل من خلال هذه الفقرة على تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث مراحل رئيسية:

❖ المرحلة الأولى: التقشف والإصلاحات الهيكلية (1990-2000):

شهدت الجزائر في الفترة الممتدة بين 1990 و 1995، ارتفاعاً ملحوظاً في نفقاتها الحكومية، حيث ارتفعت من 136.5 مليار دج في عام 1990 إلى ما يقارب 760 مليار دج في عام 1995، أي بزيادة تتجاوز خمسة أضعاف. وكانت هذه الزيادة نتيجة لارتفاع كتلة أجور القطاع العام وتسديد الديون العمومية، مما أدى إلى ارتفاع نسبة نفقات التجهيز من إجمالي النفقات الحكومية من 27.49% في عام 1991 إلى 41.66% في عام 1994. أما بالنسبة لنتائج الناتج المحلي الإجمالي، زادت نسبة النفقات العامة من 24.56% في عام 1990 إلى 38.16% في عام 1995، حيث سجلت أعلى نسبة في عام 1993 بواقع 40.88%. وفيما يتعلق بنفقات التسيير والتجهيز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي شهدت هي الأخرى زيادة من 15.98% في عام 1990 إلى 23.8% في عام 1995، حيث ارتفعت نفقات التسيير من 8.58% في عام 1990 إلى 14.36% في عام 1995. ويعود هذا الارتفاع الملحوظ في النفقات إلى التراجع عن سياسة الانضباط المالي، خاصة في ظل الظروف الأمنية والسياسية الصعبة التي كانت تعيشها البلاد، الامر الذي دفع بالزيادة في كتلة الأجور بأكثر من نقطتين مئويتين من الناتج المحلي الإجمالي بين 1991 و 1993. (عزري حميد، 2020)

عرفت الفترة ما بين 1996 و 2000 بفترة إصلاحات هيكلية، حيث كانت هذه الإصلاحات مدعومة ببرامج من صندوق النقد الدولي. كان الهدف من هذا البرنامج تقليص النفقات العامة وتحسين كفاءتها وشفافيتها. عرفت هذه المرحلة بسياسات مالية صارمة، حيث تم تطبيق سياسة دخول متشددة، تحرير الأسعار، وتحسين ترتيب الأولويات لمشاريع الاستثمار العام. نتيجة لهذه الإصلاحات، انخفضت نسبة النفقات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي إلى 32.71%، كما ارتفعت نسبة نفقات التسيير من إجمالي النفقات العامة من 75.99% في عام 1996 إلى 80.56% في عام 2000، فيما حافظت نسبة نفقات التجهيز على استقرارها عند 6.8%. هذه السياسات كانت تهدف إلى تقليص الإنفاق العام من خلال تجميد الأجور والتوظيف، وتقليص حجم الاستثمارات العامة، وتخصيص الموارد المالية لإعادة هيكلة المؤسسات وتطهير البنوك العمومية.

الشكل 01: مسار الانفاق خلال مرحلة التقشف والإصلاحات.



*الوحدات: بمليون دينار جزائري المصدر : من اعداد الباحث حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

❖ المرحلة الثانية: برامج دعم النمو الاقتصادي (2001-2014)

في بداية الألفية الجديدة ومع ارتفاع أسعار النفط، أطلقت الجزائر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، حيث استفاد من خلاله بزيادة في احتياطي الصرف. جاء هذا البرنامج مركز اعلى دعم القطاعات الحيوية كالزراعة والصيد البحري، بالإضافة إلى تحسين البنية التحتية من خلال التركيز على المشاريع الكبرى. كان الهدف من البرنامج هو بعث نفس جديد في الاقتصاد الوطني وذلك من خلال خلق فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة، والتخفيف من حدة أزمة الفقر، إلى جانب دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط المناطق الريفية. ساهمت كل هذه الاستثمارات في تعزيز النمو الاقتصادي، حيث ارتفعت معدلات الاستثمار (بوفيلج، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، 2013).

الشكل 02: التوزيع البرنامج الإنعاش الاقتصادي حسب القطاعات



المصدر: من اعداد الباحث حسب تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2001

(المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي والبيئي، 2002).

فيما بعد، جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) لاستكمال هذه الجهود. حيث ركز هذا البرنامج على تحسين ظروف المعيشة من خلال تعزيز قطاعات التعليم والصحة والبنية التحتية. فلقد تم تخصيص 1908.5 مليار دينار جزائري لقطاع التعليم والصحة، بينما تم تخصيص 1703.1 مليار دينار للبنية التحتية، مما يعكس الأهمية الكبرى التي أولتها الحكومة لهذه القطاعات. كما تم تخصيص 337.2 مليار دينار لدعم التنمية الاقتصادية، مع التركيز على تحديث الخدمة العمومية وتطوير تكنولوجيا الاتصالات. ساهم هذا البرنامج في تحسين مستوى الخدمات العمومية وزيادة النمو الاقتصادي (اسليماني محمد، 2015).

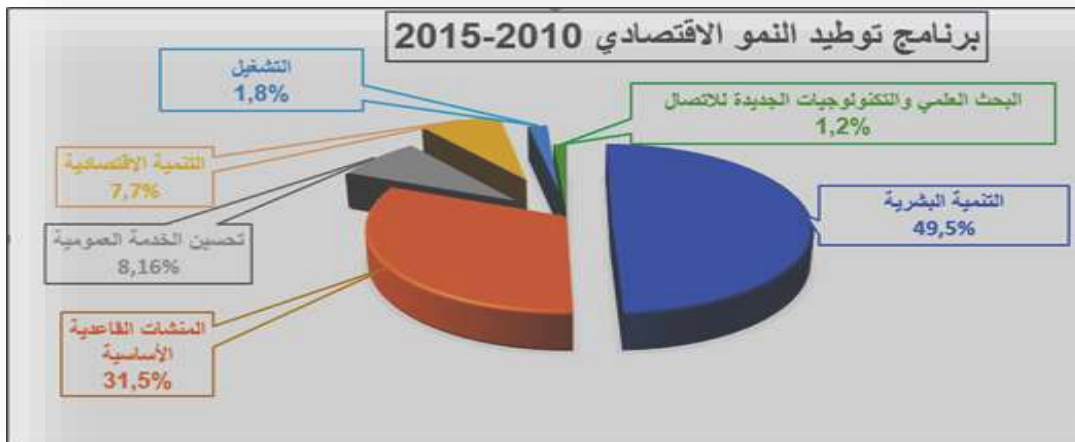
الشكل 03: التوزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو حسب القطاعات



المصدر : من اعداد الباحث (صلاح، 2016).

وفي الفترة الثالثة من هذه المرحلة والممتدة بين (2010-2014) جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي ، حيث رصدت الحكومة لهذا البرنامج مبلغ 21,214 مليار دج (286 مليار دولار) (مسي، 2012)، وركز على تطوير البنية التحتية والقطاعات الحيوية مثل التعليم، الصحة، والسكن. تم تخصيص 9386 مليار دينار لقطاع التعليم، و3700 مليار دينار للسكن، مما زاد في تحسين نوعية الحياة وجودتها.

الشكل 04: التوزيع البرنامج توطيد النمو حسب القطاعات.



المصدر : من اعداد الباحث (صلاح، 2016)

❖ المرحلة الثالثة : 2015-2020 :

خلال هذه المرحلة 2015-2020، واجهت الجزائر سلسلة من التحديات الاقتصادية الكبيرة التي اظهرت هشاشة اقتصادها المعتمد بشكل أساسي على المورد النفطي. حيث، تراجعت أسعار النفط من مستويات مرتفعة بلغت 110 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 50 دولار سنة 2015، مما أثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي الذي انخفض من 3.7% في عام 2014 إلى 3.3% عام 2015. استجابة لهذا التحدي وتكملة للبرامج التنموية، أطلقت الحكومة برنامج المخطط الخماسي الهادف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، حيث خصصت سنة 2015 ميزانية قدرها 4079.6 مليار دينار جزائري، تلتها ميزانية أخرى بقيمة 1894.2 مليار دينار في 2016 لتحسين البنية التحتية وتعزيز القطاعات غير النفطية، مع التركيز على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين جودة التعليم. ورغم هذه الجهود، ظلت البلاد تواجه صعوبات اقتصادية مستمرة. (بن محمد، 2020)

مع حلول عام 2020، تفاقمت الأزمة الاقتصادية نتيجة لجائحة كوفيد-19 التي أثرت على الاقتصاد العالمي برمته، وزادت من الضغوط على الاقتصاد الجزائري. وفقاً لصندوق النقد الدولي، شهدت الجزائر انكماشاً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.2%، وهو أدنى مستوى يسجله الاقتصاد الجزائري منذ عام 2009. كما أدت الجائحة إلى انخفاض حاد في أسعار النفط، مما قلص من إيرادات الدولة من صادرات النفط والغاز، ورفع العجز في الميزانية العامة نظراً لتراجع الإيرادات في مقابل زيادة الإنفاق على قطاع الصحة لمواجهة تفشي الفيروس. وفي ظل هذه الظروف، ارتفع معدل التضخم إلى 4.1%، بينما ظلت الاحتياطات من العملات الأجنبية تتراجع، وإن بقيت عند مستوى مقبول نسبياً. كما ازدادت معدلات البطالة، خاصة بين الشباب، وتراجعت الاستثمارات العامة والخاصة نتيجة لعدم الاستقرار الاقتصادي.

خلال هذه المرحلة، شهدت الجزائر أيضاً انخفاضاً كبيراً في قيمة عملتها المحلية؛ فقد تراجع الدينار الجزائري بنسبة 25% أمام الدولار الأمريكي في 2015، وارتفع إلى ما نسبته 57% سنة 2020 (الدولي، بلا تاريخ). إلى جانب انخفاض احتياط الصرف إلى 144.3 مليار دولار في 2015 و 114.14 مليار دولار في 2016، الأمر الذي زاد من الضغوط المالية على الاقتصاد الوطني. وعلى الرغم من التحسن الطفيف في بعض المؤشرات الاقتصادية، مثل ارتفاع معدل النمو الاقتصادي من 3.3% في 2016 إلى 3.7% في 2017، إلا أن هذا التحسن كان ضئيلاً ولم يستطع معالجة المشاكل الهيكلية التي ارهقت الاقتصاد الوطني.

الشكل 05: مسار الانفاق خلال الفترة 2015-2020.



*الوحدات: بمليون دينار جزائري. المصدر : من اعداد الباحث حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء

انا ما قمنا بعرضه من خلال هذه المراحل الثلاث يعطينا صورة واضحة لتطور النفقات العامة في الجزائر و الدور المهم الذي لعبته لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية، رغم التحديات الاقتصادية والسياسية التي واجهتها البلاد، وبرزها تراجع أسعار النفط مما تأثر الاقتصاد الوطني بشكل كبير.

II- الاطار التطبيقي :

1. صياغة نموذج الدراسة:

لتبيان أثر تقلبات أسعار النفط على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، وكما وضعنا سابقا فإننا اعتمدنا على مجموعة من المتغيرات احدىهما تابع وما تبقى متغيرات مستقلة، والتي تمكنا من بناء نموذج تفسيري للعلاقة بين كل من نصيب الفرد من الناتج الاجمالي المحلي (PIBK) معبرا عن التنمية في الاقتصادية في الجزائر ويأخذ صفة المتغير التابع وبقية المتغيرات المستقلة المتمثلة في أسعار النفط (OIL)، اجمالي الانفاق الوطني بالنسبة للإجمالي الناتج المحلي (GPIB)، والانفتاح التجاري (OUV)، والتضخم (INF).

وتأخذ الصيغة الرياضية للنموذج الشكل التالي: $PIBK = f(OIL, GPIB, OUV, INF)$.

واعتمادا على منهجية ARDL للتكامل المشترك المعرفة سابقا، تصبح صيغة نموذجنا كالآتي:

$$\begin{aligned}
 PIBK = & B_0 + B_1 PIBK_{t-1} + B_2 OIL_{t-1} + B_3 OUV_{t-1} + B_4 GPIB_{t-1} + B_5 INF_{t-1} \\
 & + \sum_{i=1}^p y_1 \Delta PIBK_{t-p} + \sum_{i=1}^p y_2 \Delta OIL_{t-p} + \sum_{i=1}^p y_3 \Delta OUV_{t-p} \\
 & + \sum_{i=1}^p y_4 \Delta GPIB_{t-p} + \sum_{i=1}^p y_5 \Delta INF_{t-p} + \varepsilon_i
 \end{aligned}$$

حيث أن:

- ε_i : حد الخطأ.
- Δ : الفرق الأول، المعاملات (B_1, B_2, B_3, B_4, B_5) تقيس العلاقة طويلة الأجل.
- المعاملات (y_1, y_2, y_3, y_4, y_5) تقيس حركية المدى القصير للنموذج.
- $PIBK$: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.
- OIL : سعر برميل النفط.
- $GPIB$: إجمالي الانفاق الوطني بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي.
- OUV : الانفتاح التجاري.
- INF : التضخم .

2. استقرارية السلاسل الزمنية:

الجدول رقم (01): نتائج اختباري (ADF) و (PP) لمتغيرات الدراسة

النتيجة (متكامل من الرتبة)	اختبار PP			اختبار ADF			المتغيرات
	t-Statistic	Prob.*	Test critical values 5%	t-Statistic	Prob.*	Test critical values 5%	
I(1)	4.011105	0.0041	-2.957110	4.043328	0.0037	-2.957110	PIBK
I(1)	5.623372	0.0001	-2.957110	2.957110	0.0001	-5.547839	GPIB
I(1)	5.950191	0.0000	-2.957110	6.048040	0.0000	-2.960411	OUV
I(1)	5.104164	0.0002	-2.957110	5.102335	0.0002	-2.957110	OIL
I(0)	3.257573	0.0254	-2.954021	3.481940	0.0149	-2.954021	INF

*: تعبر عن القيمة الاحتمالية (P-value).

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

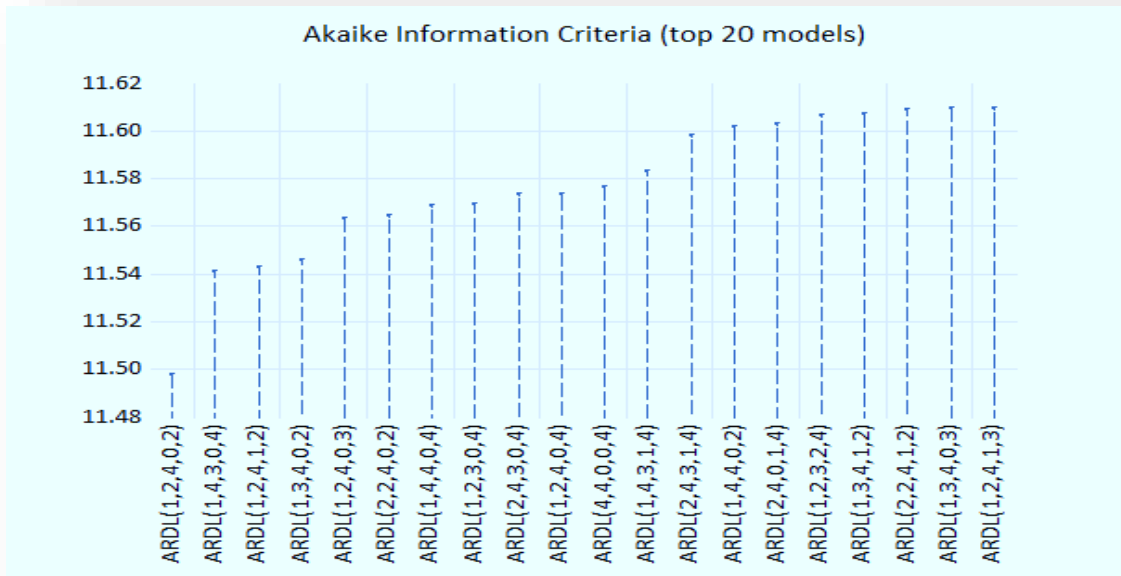
قيمة الاحتمال (Prob.*): هذه هي قيمة p-value. إذا كانت قيمة p-value أقل من مستوى دلالة (عادةً 0.05)، فإننا نرفض فرضية العدم.

بناءً على النتائج في الجدول رقم () أعلاه، وعند مقارنتنا لـ $t_{\phi I}$ المحسوبة بالجدولية t_{tab} (قيم Mackinnon) عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ ، يتبين لنا بأن السلاسل PIBK، OUV، GPIB، غير مستقرة عند المستوى لأن الاحتمالات أكبر من 5%، في حين أن السلاسل $D(PIBK)$ ، $D(OUV)$ ، $D(GPIB)$ ، $D(OIL)$ ، والمشار إليها بـ (Prob.*) مستقرة لأن الاحتمالات أقل من 5%، وذلك في كلتا الاختبارين ADF و PP، ومنه نستنتج أن السلاسل مستقرة عند الفرق الأول وبالتالي فإن كل السلاسل الزمنية لمتغيرات السابقة هي متكاملة من الرتبة I(1)، أما فيما يخص المتغير INF نجد قيمة p-value في اختبار ADF (0.0149) و اختبار PP (0.0254) أكبر من 0.05 (حدودية). هذا يعني أننا لا نستطيع رفض فرضية العدم بمستوى دلالة 5%. يُصنف هذا المتغير على أنه ثابت عند مستوى I(0)، وهذا مايسمح لنا بتطبيق نموذج ARDL على دراستنا.

3. درجة التأخير المثلى:

بعد تأكدنا من نتائج اختبارات استقراره السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة)، فإن المرحلة الموالية تعتبر جد مهمة وتمثل في تحديد فترة الابطاء المثلى، وهي تسبق مرحلة اختبار الحدود (bounds test)، ولتوضيح درجات الابطاء الزمنية المثلى لنموذج دراستنا اعتمدنا على معيار أكايك AIC (Akaike Info Critetion)، والنتائج موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (06): مخرجات أفضل عدد الحدود التباطؤ المثلى في المتغيرات المدرجة في نماذج الدراسة



تمثل نتائج هذا الاختبار والموضحة في الشكل رقم (..)، الى أنه وبعد تقدير أفضل عشرين (20) نموذجاً، كان طول التأخير الامثل لنموذج دراستنا على النحو التالي: (1,2,4,0,2)، وتشير هذه القيم الى قيمة التأخير المثلى لكل متغير من المتغيرات المعتمدة في نموذج الدراسة.

4. اختبار الحدود لنموذج ARDL (bounds test):

بعد تبين درجات الابطاء الزمنية المثلى، يأتي الدور على التحقق من وجود علاقة طويلة الأجل وذلك باستخدام اختبار الحدود (bounds test)، حيث أنه من أجل التأكد من وجود هذه العلاقة بين المتغيرات بالنموذج يتم اختبار فرضية العدم القائلة "بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النماذج" أي 1:

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0 \quad .1$$

مقابل الفرضية البديلة التي تنص على "وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى المتغيرات:"

H1 : $\beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq 0$.2

والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (02): نتائج اختبار (bounds test)

Null hypothesis: No levels relationship

Number of cointegrating variables: 4

Trend type: Rest. constant (Case 2)

Sample size: 30

Test Statistic			Value			
F-statistic			6.372814			
10%			5%		1%	
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
30	2.525	3.560	3.058	4.223	4.280	5.840
Asymptotic	2.200	3.090	2.560	3.490	3.290	4.370

* $I(0)$ and $I(1)$ are respectively the stationary and non-stationary bounds.

توضح نتائج (bounds test) أن قيمة إحصائية F لاختبار الحدود وعند مقارنتها مع القيمة الجدولية المقابلة لها والمحسوبة من طرف Pesaran and al 2001، نجد أن قيمة F المحسوبة هي **6.372814** وهي بين الحدين الأدنى والأعلى وعند مستويات 10%، 5%، 1%، وبناء على هذا فإننا نقبل الفرضية البديلة "وجود تكامل متزامن في الأجل الطويل بين كل من سعر النفط والتضخم والانفتاح التجاري ونسبة الانفاق الوطني بالنسبة للنتاج المحلي الاجمالي مع المتغير التابع المتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي".

4.1. العلاقة قصيرة الاجل :

الجدول الموالي يوضح تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل في ما بين متغيرات دراستنا:

الجدول رقم (03): تقدير نموذج تصحيح الخطأ حسب منهجية ARDL

Dependent Variable: D(PIBK)

Method: ARDL

Date: 12/09/24 Time: 10:35

Sample: 1994 2023

Included observations: 30

Dependent lags: 4 (Automatic)

Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): OUV OIL INF GPIB

Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Number of models evaluated: 2500

Selected model: ARDL(1,2,4,0,2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.208668	0.029455	-7.084202	0.0000
D(OUV)	-0.004834	3.419166	-0.001414	0.9989
D(OUV(-1))	17.08659	3.324292	5.139918	0.0000
D(OIL)	3.866758	0.944535	4.093821	0.0005
D(OIL(-1))	-4.027106	1.133851	-3.551706	0.0019
D(OIL(-2))	-3.537769	0.902565	-3.919682	0.0008
D(OIL(-3))	-2.631522	0.832710	-3.160192	0.0047
D(GPIB)	-5.216296	3.126477	-1.668426	0.1101
D(GPIB(-1))	11.67490	2.891922	4.037072	0.0006
R-squared	0.734130	Mean dependent var		47.46036
Adjusted R-squared	0.632846	S.D. dependent var		93.92896
S.E. of regression	56.91457	Akaike info criterion		11.16430
Sum squared resid	68024.63	Schwarz criterion		11.58466
Log likelihood	-158.4646	Hannan-Quinn criter.		11.29878
F-statistic	7.248251	Durbin-Watson stat		2.141322
Prob(F-statistic)	0.000128			

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (03) نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل للنموذج أن معامل تصحيح الخطأ سالب (0.20 -) وذو دلالة إحصائية لأن قيمة $Prob < 0.05$ ، وبالتالي يتم التحقق من صحة تصحيح الخطأ وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع المتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PIBK) يعتدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة بنسبة 20 %، كما نلاحظ من النتائج في الجدول أعلاه أيضا أن معامل التحديد R^2 أعطى قوة تفسيرية مرتفعة للنموذج بلغت 73.41 % من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (PIBK) بدلالة المتغيرات المستقلة، أما القيمة المتبقية 26.59 % فترجع إلى الخطأ العشوائي والذي يضمن العوامل الأخرى المؤثرة في المتغير التابع.

كما يتبين من النتائج أيضا أن متغير أسعار النفط (OIL) في بداية الفترة ($t=0$) معنوي عند 5% ويأثر بشكل إيجابي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث تؤدي الزيادة في المتغير (OIL)، أما متغير الانفتاح التجاري (OUV) في بداية الفترة ($t=0$) هو غير معنوي عند 5%، أما بخصوص فترة إبطائه الأولى ($t=1$) فهو معنوي ويؤثر بشكل موجب على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، أما بخصوص المتغير الانفاق الوطني بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (GPIB) في بدايته ($t=0$) غير معنوي عند 5%، و عند ($t=1$) فهو يؤثر بالإيجاب في المتغير التابع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وذلك في الأجل القصير.

4.2. شكل العلاقة طويلة الأجل

الجدول التالي يوضح شكل العلاقة طويلة الأجل بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة المتمثلة في أسعار النفط واجمالي الانفاق الوطني بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري والتضخم.

الجدول رقم (04): شكل العلاقة طويلة الأجل

Deterministics: Rest. constant (Case 2)

$$CE = PIBK (-1) - (-39.523170 \cdot OUV (-1) + 19.143080 \cdot OIL (-1) - 39.751824 \\ * INF - 46.040012 \cdot GPIB (-1) + 10300.352437)$$

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OUV(-1)	-39.52317	25.63744	-1.541619	0.1357
OIL(-1)	19.14308	3.932756	4.867599	0.0001
INF	-39.75182	12.16221	-3.268471	0.0031
GPIB(-1)	-46.04001	26.61373	-1.729935	0.0960
C	10300.35	3744.484	2.750807	0.0109

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

من خلال الجدول رقم (04) و على أساس المعادلة المبينة فيه يتبين أن المتغير (OUV) غير معنوي ولا يؤثر في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، أما متغير أسعار النفط (OIL) أثر بشكل ايجابي في المتغير التابع المتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PIBK) في الأجل الطويل كما أن معنويته مقبولة عند مستوى 5% (0.0001)، حيث أن الزيادة في المتغير (OIL) بـ 1% يؤدي الى زيادة في الـ (PIBK) بـ 19,14 % في الأجل الطويل، كما أن المتغيرين نسبة الانفاق الوطني بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي و التضخم معنويين ويؤثران بالسلب في المتغير التابع في الأجل الطويل، بحيث أنه كل زيادة فيهما بـ 1 يؤدي الى انخفاض في الـ (PIBK) بـ 46.04 % و 39.75 (INF) على التوالي في الأجل الطويل

5. اختبارات تشخيص النموذج:

5.1. اختبار عدم ثبات تباين حد الخطأ:

الجدول رقم (05): شكل عدم ثبات تباين حد الخطأ

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.641795	Prob. F(1,27)	0.4301
Obs*R-squared	0.673330	Prob. Chi-Square(1)	0.4119

يؤكد اختبار ARCH عدم وجود تباين سلسلة حد الخطأ في النموذج لأن قيمة F المحسوبة بلغت 0,64 وباحتمال 0.4 وهو أكبر من 5%، وهذا ما يقودنا إلى قبول فرضية العدم "ثبات سلسلة حد الخطأ".

كما أن احتمال Obs*R-squared هو 0,4 أكبر من 5% ومنه يتضح أن البواقي خالية من مشكل اختلاف التباين.

5.2. اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

الجدول رقم (06): شكل الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

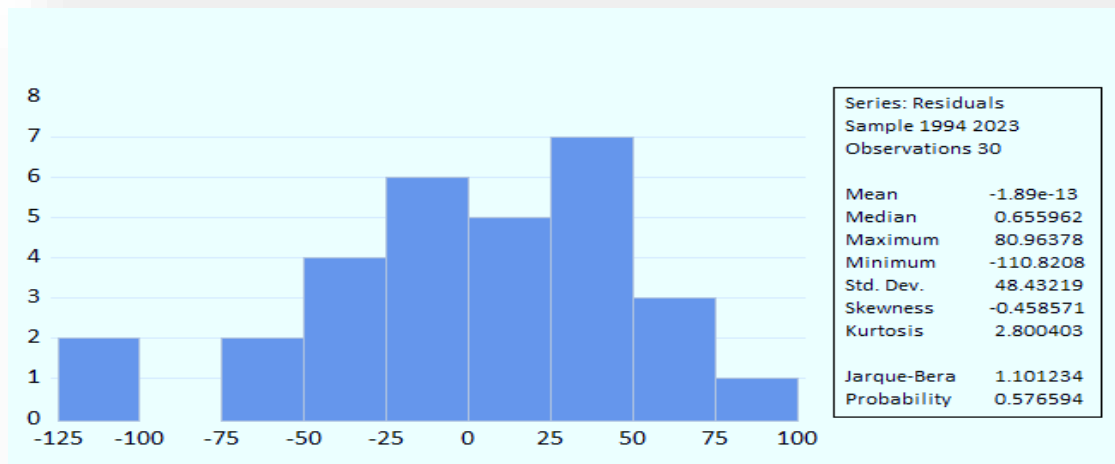
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.096396	Prob. F(2,14)	0.9087
Obs*R-squared	0.407515	Prob. Chi-Square(2)	0.8157

من خلال الجدول رقم (06) لنتائج اختبار (LM Test)، فإننا نقبل الفرضية العدمية أي أنه لا يوجد ارتباط ذاتي والنموذج المقدر خال من مشكل الارتباط الذاتي، ذلك لأن F المحسوبة هي 0.096 وباحتمال 0.9 أكبر من 5% ما يدل على عدم معنوية F .

5.3. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية:

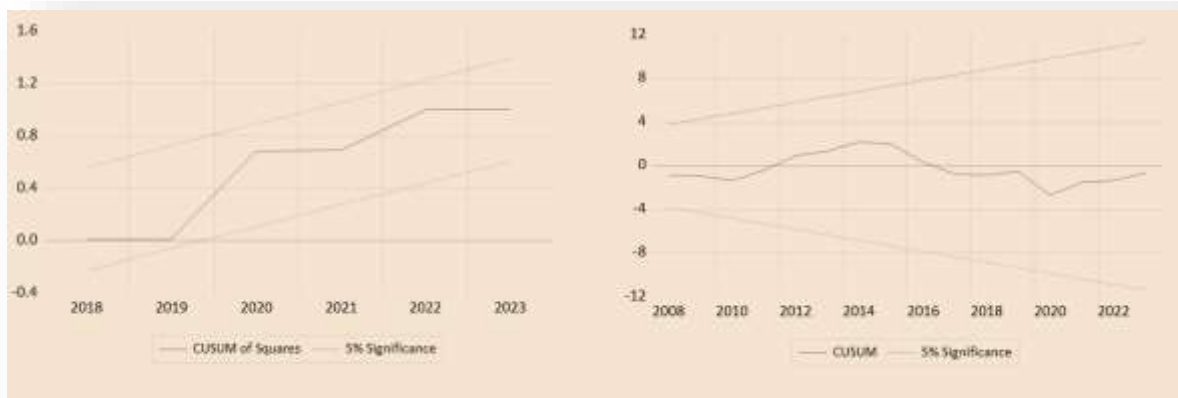
الشكل رقم (07): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية



من النتائج الموضحة في الشكل رقم (07) يتبين أن القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera بلغت 5,7 % وهي أكبر من 5% وبالتالي نكون قد قمنا بتأكد من البواقي انها تتوزع بشكل طبيعي.

5.4. اختبار استقرار النموذج (Stabilité Test)

الشكل رقم (08): اختبار (cusum) و (cusum of squares)



يتبين لنا من خلال الشكل رقم (08) أن كلا المنحنيين الإحصائية CUSUM و CUSUM Of Squares يقعان داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، مما يتضح لنا أنه تحقق انسجام واستقرار للنموذج بين نتائج الأجل الطويل والأجل القصير، وبالتالي يتأكد لنا انعدام أي تغيير هيكلي لبيانات متغيرات النموذج.

6. التحليل الاقتصادي :

ان هذه الدراسة قامت بتحليل أثر الإنفاق الحكومي على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال (1990-2020). حيث ان مرحلة التقشف والإصلاحات (1990-2000)، شهدت سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر تذبذبًا حادًا؛ ففي النصف الأول من هذه الفترة (1990-1995)، تبنت الحكومة آنذاك سياسة إنفاق توسعية استجابة للظروف الأمنية والاجتماعية الصعبة التي شهدتها البلاد وعرفت بالعشرية السوداء، ارتفعت فيها النفقات من 136.5 مليار دج في عام 1990 إلى حوالي 760 مليار دج في عام 1995، مما أدى هذا الارتفاع إلى زيادة نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي من 24.56% إلى 38.16%. لكن هذا التوسع لم يساهم في تحقيق تنمية مستدامة، بل أدى إلى تفاقم العجز المالي والتضخم في تلك الفترة، الامر الذي دفع الحكومة إلى تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي (1996-2000)، حيث تبنت الدولة خلال هذه المرحلة سياسة تقشفية أدت إلى خفض نسبة النفقات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي إلى 32.71%، حيث ساهمت تلك السياسة في استقرار الاقتصاد الكلي وتحسين إدارة المالية العامة، لكن هذا الاستقرار جاء على حساب تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة .

في مرحلة برامج دعم النمو الاقتصادي (2001-2014) والمتزامن مع الاستقرار الأمني في تلك الفترة، إلى جانب ارتفاع أسعار النفط استغلت الجزائر هذا الوضع ودفعها إلى تمويل برامج إنفاق مكثفة، حيث تم تخصيص ما قيمته 21.214 مليار دج (أي حوالي 286 مليار دولار) لبرنامج توطيد النمو، حيث تم التركيز في هذا البرنامج على تحسين البنية التحتية والخدمات العامة إلى جانب تحقيق ارتفاع النمو الاقتصادي. ومع ذلك، بقي هذا النمو مرتبطًا بشكل كبير بإيرادات النفطية ولم يعالج مشاكل الاعتماد عليه، بالإضافة إلى ضعف التنويع الاقتصادي وكفاءة الإنفاق .

وفي مرحلة التحديات الاقتصادية (2015-2020)، فقد أدت الصدمات الخارجية، مثل تراجع أسعار النفط من 110 دولار للبرميل في 2014 إلى 50 دولار في 2015 وجائحة كوفيد-19، إلى تفاقم الركود الاقتصادي، وكشفت عن هشاشة الاقتصاد الجزائري. ولقد أظهرت النتائج الإحصائية في هذه الدراسة ، باستخدام تحليل ARDL، أن الإنفاق الحكومي يفتقر إلى الفعالية اللازمة لدعم النمو المستدام، حيث أن زيادة 1% في الإنفاق الحكومي (GPIB) تؤدي إلى انخفاض بنسبة 46.04% في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PIBK) في الأجل الطويل وهذا راجع إلى توجه سياسة الإنفاق الكلي للتسيير الحكومية ومرافقها (الإنفاق على أساس توفر الوسائل) بدل من الاعتماد على الإنفاق الاستثماري (المبنى على الأهداف)، بينما تؤدي زيادة 1% في سعر النفط (OIL) إلى زيادة بنسبة 19.14% في نفس المتغير على المدى الطويل. كما أظهرت

الدراسة أن التضخم (INF) له تأثير سلبي ومباشر على النمو، وأن الإنفاق التجاري (OUV) ليس له تأثير معنوي في الأجل الطويل وهذا راجع الى شكل اجمالي الصادرات المرتكز على البترول.

III. الخلاصة :

و ختاماً لهذه الدراسة ، اتضح لنا أن سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 كانت تتأرجح بين التوسع والتقليص، وكانت تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط. وعلى الرغم من وجود محاولات لتوجيه الإنفاق نحو التنمية الاقتصادية، إلا أن هذه السياسات لم تكن كافية لمعالجة المشاكل الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، مثل الاعتماد على النفط، وضعف التنويع الاقتصادي ، الى جانب عدم كفاءة الإنفاق وفي ظل هذه المشاكل ارتأينا بتقديم جملة من التوصيات لغرض اثراء هذه الدراسة حيث قمنا بتسليط الضوء على :

- ✓ إصلاحات اقتصادية هيكلية: يجب إجراء إصلاحات جذرية لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط.
- ✓ تحسين إدارة الإنفاق الحكومي: يجب توجيه الإنفاق نحو القطاعات المنتجة والاستثمار في التنمية المستدامة، مع زيادة تكتيف اليات كفاءة وشفافية الإنفاق.
- ✓ مكافحة التضخم: يجب السعي الى الحد من التضخم مع ضمان استقرار الأسعار.
- ✓ تحسين مناخ الاستثمار: يجب تهيئة البيئة الملائمة لجذب الاستثمار المحلي وبالأخص الأجنبي.
- ✓ السعي وراء مكافحة الفساد : من خلال تعزيز الحوكمة .

الإحالات والمراجع

1. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، و مجد عبد اللطيف الخشالي. (2017). المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة. عمان [الأردن] : دار المناهج للنشر والتوزيع.
2. سمير ايت يحي بوعلاق نورة. (جانفي، 2023). علاقة الانفاق الحكومي بالعجز التوأم في الجزائر. مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 09(01).
3. ابراهيم حسين عسل 2006 التنمية في الفكر الإسلامي، ط 1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت.
4. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي والبيئي. (2002). الدورة العامة العشرون.
5. بعداش، ع (2010) دراسة في التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1999-2009 مجلة اقتصاديات شمال افريقيا (العدد 08) .
6. بن فريجة، ن و(2024). أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية (دراسة تحليلية للجزائر في الفترة من 2006 إلى غاية 2020) مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 16(01)، الجزائر.
7. Eneisik Gogo Erasmus, PhD; Moses Kpane Uwikor & Ayasa Juanah Fred ; « Public Expenditure and Economic Development in Nigeria » ; IIARD ; Vol 9. No. 1 2023
8. بن محمد، ه. (2020). عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019. مجلة كلية السياسة والاقتصاد

9. بوالكور، ن. (2017). (تأليل وقياس العلاقة بين الانفاق الحكومي والتضخم في الجزائر في اطار السببية والتكامل المشترك خلال الفترة 1970-2015. *المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية*. (7)
10. بوطيبة بلال، م. ب. (2022). العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي والنتاج المحلي الاجمالي في الجزائر. *المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير*. 16(02) ,
11. بوفيلح، ن. (2005). مذكرة ماجستير. اثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية : دراسة حالة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 المطبق في الجزائر. الجزائر.
12. بوفيلح، ن. (2013) دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي املطقة يف اجلازريف الفترة «2000 – 2010. مجلة اكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية (العدد 09).
13. جاري فاتح، ق. م. (2020). التنوع الاقتصادي كاستراتيجية لاستقلالية سياسة الانفاق العام في ظل تغيرات أسعار البترول دراسة حالة الجزائر للفترة 2001-2017. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*. 16(23) ,
14. زربوط امنة، غ. (2022). دراسة تحليلية قياسية أثار الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر باستخدام نموذج (ARDL) خال الفترة (1990-2019). *مجلة الاقتصاد الجديد*. 13(1) ,
15. شهاب، م. (2004). *أصول الاقتصاد العام: المالية العامة* (بدون طبعة) دار الجامعة الجديدة , مصر.
16. صلاح، م. (2016). أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور - دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي 2010-2014. *مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم الاقتصادية* المجلد 10، العدد 16 .
17. عزري حميد، ر. (2020). تطور ظاهرة تزايد النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 حوليات جامعة بشارفي العلوم الاقتصادية، المجلد 07 (العدد 02).
18. عطية، ع. ا. (1999). *إنجاهات حديثة في التنمية الدار الجامعية* , الاسكندرية.
19. بايزيد كمال اسليماني محمد. (2015). دراسة تقييمية لدور الدولة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالجزائر خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي ((2001-2014). *المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية* المجلد 2، العدد 1 .
20. طهراوي فريد. (2017). تحليل مكونات التنمية البشرية في الجزائر. *مجلة المعارف* المجلد 12، العدد 22 .
21. مجدي، ن. (2021). مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الإجمالي (19ed th). صندوق النقد العربي - أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة:
22. مسعي، م. (2012). سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر واثرها على النمو. *مجلة الباحث*، المجلد 10، العدد 10 .
23. هلال، ج. س. (2024). تحديد اتجاه العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي والتضخم :دراسة قياسية بحالة الاقتصاد العراقي للمدة 2022-2003. *مجلة منتدى الدراسات و الأبحاث الاقتصادية*، المجلد 08. (01)